دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ
ISSN 1813-7733
المجلد الثالث, ديسمبر 2006م (ص155-164)

مواقف الفرق الغابرة من السنة: قراءة معرفية تقييمية

د. محمد أبو الليث الخيرآبادي*

لم يخطر ببال أحدٍ ممن آمن بالله ورسوله محمد بن عبد الله - عليه الصلاة والسلام - أن يحيد عن سنة من سننه – صلى الله عليه وسلم - قِيْدَ شعرةٍ، فضلاً عن إنكارها، أو رفض حجيتها، كما دلت مواقف الصحابة – رضي الله عنهم - منها في وقائع حياتهم وحوادث سيرهم، فإذا ذهبنا لنتتبَّع تلك الوقائع والحوادث فلا نستطيع حصرها واستقصاءها، ولذلك نكتفي بذكر البعض منها.

إن جميع الصحابة - دون استثناء - اتخذوا ذات النبي – صلى الله عليه وسلم - قدوةً لهم في حياته، وسنته حجةً بعد مماته، ولا توجد حادثةٌ تركوه أو تركوا سنته فيها. وكذلك كانت مواقف التابعين، وأتباع التابعين، والمحدثين، والفقهاء، وعلماء وجمهور المسلمين، من السنة. وذلك لأن الله تعالى أوجب عليهم طاعة رسوله أمراً ونهياً، وتحريماً وكراهة، وندباً وإباحةً، وأعطاه الله سلطة البيان والتفسير للقرآن بالقول والعمل، وسلطة التشريع والتقنين تحت مراقبته، فلم يصدر منه خطأ إلاَّ وقد صححه الله مباشرة كما حصل في أسرى بدر، وقضية ابن أم مكتوم، وتحريم العسل أو مارية القبطية على نفسه، أو صححه أحد الصحابة كما حصل عند اختيار مكان النُّزول في غزوة بدر (إن صح السند)1، أو نبَّهته عليه التجربة كما حصل عند منعه أهل المدينة من تأبير النخل. وإليكم بعضَ النماذج من حياتهم، تدل على أن السنة كانت حجة عندهم:

1- جاءت جدةٌ إلى أبي بكر الصديق – رضي الله عنه-، تسأله ميراثها من تركة حفيدها الميت، فقال لها: "ما لكِ في كتاب الله شيءٌ، وما أعلم لكِ في سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم - شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناسَ؟ فقال له المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم -، أعطاها السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرُك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال. فأنفذه لها أبو بكر الصديق[2]. فقوله – رضي الله عنه-: "وما علمتُ في سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم - شيئاً" لا يعني إلاَّ أن السنة كانت حجةً عنده، وبعد ما عرف أن في القضية سنةً ثابتة نفَّذها وعمل بها.

2- كتب عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- إلى قاضيه شُرَيح: "اقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فسنة رسول الله، فإن لم يكن فيهما فاقضِ بما قضى به الصالحون، فإن لم يكن في هذه الثلاثة فإن شئتَ فتقدَّمْ، وإن شئتَ فتأخَّرْ، ولا أرى التأخر إلاَّ خيراً لك"[3].

وأول من ألهم الشيطان في قلوبهم قديماً إنكار أو رفض السنة كلها أو بعضها بعد ثبوتها، فرقة الخوارج، ثم الشيعة، ثم المعتزلة، نحب أن نُعَرِّف القراء بمواقفهم من السنة النبوية الشريفة، مع الرد على ما يقتضي منا ذلك.

موقف الخوارج من السنة

كانت "الخوارج" من أتباع علي بن أبي طالب – رضي الله عنه-، من أول الأمر حتى قبل التحكيم في وقعة "صِفِّين"، وخرجوا عليه وعلى جماعته لقبوله التحكيم، وتبنَّوا آراءً مخالِفةً للجمهور في كثيرٍ من المسائل العقدية وغيرها، وبذلك هم شكَّلوا أولَ صَدْعٍ في وحدة الجماعة المسلمة، وأقدمَ انشقاقٍ ديني في صفوفها.
أما موقفهم من السنة فتكاد تتفق كلمات مؤرخي الفِرَق، ودارسي المواقف من السنة، على أن الخوارج -

* الأستاذ المشارك لقسم الحديث , الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

على اختلاف فِرَقهم - لا يقبلون من السنة إلاّ ما جاء عن طريق صحابيٍّ لم يشترك في الفتنة الكبرى وما بعدها من الأحداث، وبذلك فهم ردُّوا أحاديث جمهور الصحابة التي ظهرت بعد الفتنة، واعتمدوا بعد ذلك في العقائد والمسائل على عقولهم، وعلى القرآن الكريم.

فقد حكى أبو منصور البغدادي (ت429هـ) عن شيخه الإمام أبي الحسن الأشعري (ت324هـ) قوله في بيان موقف الخوارج - على اختلاف فرقهم - من الصحابة: "الذي يجمعها إكفارُ علي وعثمان، وأصحاب الجَمَل، والحَكَمَين، ومن رضي بالتحكيم، وصوَّب الحكمين أو أحدهما، ووجوبُ الخروج على السلطان الجائر"[4].

وصوَّب البغدادي كلام شيخه هذا، واعتمده الشيخ مصطفى السباعي (ت1384هـ/1964م) حيث قال: "فالخوارج - على اختلاف فرقهم - يعدِّلون الصحابة جميعاً قبل الفتنة"، ونقل كلام الأشعري السابق، ثم قال: "وبذلك ردُّوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم، واتباعهم أئمة الجور - على زعمهم - فلم يكونوا أهلاً لثقتهم"[5].

وقال الإمام ابن تيمية (661-728هـ) عن الخوارج:

"وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك"[6].

وقد صرح به قبله البغدادي حيث قال:

"والثاني مع الخوارج في إنكارها حجة الإجماع والسنن الشرعية، وقد زعمت أنه لا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلاّ من القرآن، ولذلك أنكروا الرجم، والمسح على الخفين؛ لأنهما ليسا من القرآن، وقطعوا السارق في القليل والكثير؛ لأن الأمر بقطع السارق في القرآن مطلق، ولم يقبلوا الرواية في نصاب القطع، ولا الرواية في اعتبار الحِرْز فيه"[7].

وهكذا فتحت الخوارج – علماً أو جهلاً - الباب لوجود فرقة "أهل القرآن" فيما بعد، ولعل ما حصل مع الصحابي الجليل عمران بن الحصين (ت52هـ) – رضي الله عنه- في البصرة[8]، ومع عبد الله بن عمر (ت73هـ) – رضي الله عنه- في الحجاز[9]، كان من تسرُّبات ذلك الموقف الخوارجي، والذي باض وأفرخ في القرن الثامن عشر الميلادي، في الهند الموحد فيما بعد، وبدأ ينادي به القرآنيون في كلٍّ من مصر والهند وباكستان وماليزيا وغيرها من البلدان في العصر الراهن.

موقف الشيعة من السنة

إن كانت الخوارج قد خرجت من جماعة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه-، وتمرَّدت عليه، فالشيعة - على عكسهم - أمسكوا به ونصروه، وآووه وآزروه؛ لأنه عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وبه قيام دينهم ودنياهم، فكيف إذا خذلوه وتركوا نصرته.

وتُعْتَبَرُ الشيعةُ بعد الخوارج ثاني أخطر صدع ديني في صفوف الجماعة المسلمة، نسجت خيوطه يدٌ يهوديةٌ بإتقان، تعاني منها ومن ويلاتها الأمة الإسلامية منذ نشأتها حتى يومنا هذا في جميع مجالات الحياة: والعقيدة والأحكام، والسلوك والأخلاق والآداب، والسياسة والاجتماع، وغيرها من المجالات، كما امتدت أيديهم الخبيثة إلى القرآن، والحديث، والصحابة والرواة.

فالقرآن الموجود بأيدينا المتكفل بحفظ الله محرَّفٌ عندهم – حسب مزاعمهم - كما تواترت على ذلك كتبهم، وانبنت عليه عقيدتهم تجاهه.

وأما الحديث - الذي هو موضوعنا - فهو حجة عندهم، ولكن حسب نظرتهم الخاصة في الصحابة والرواة، قال العالم الشيعي الإمامي الاثنا عشري محمد حسين آل كاشف الغطاء:

"إنهم لا يعتبرون بشيء من السنة - أعني الأحاديث النبوية - إلاّ ما صح لهم عن طريق أهل البيت عن جدهم، يعني ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السِّبْط، عن رسول الله، سلام الله عليهم جميعاً. أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب ومروان بن الحكم وعمران بن حطان الخارجي وعمرو بن العاص ونظائرهم، فليس له عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يذكر"[10].

وذلك لأن الصحابة - حسب معتقداتهم - ارتدوا عن الإسلام، بصرفهم الخلافة عن علي إلى أبي بكر، ولا يستثنون من هذا الحكم الجائر إلاّ ثلاثة منهم في معظم رواياتهم، فهم يتناولون بالطعن والشتم أبا بكر وعمر وعثمان ومن شايعهم من جمهور الصحابة، ويجرحون جمهور الصحابة، إلاّ من عرف منهم بولاء علي – رضي الله عنه-، وهم ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر صحابياً.

وعلى هذا، فهم لا يقبلون من الأحاديث إلاّ ما رواه أشياع علي – رضي الله عنه-، مثل: عمار بن ياسر، والمقداد بن الأسود، وأبي ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وغيرهم، بشرط أن تكون رواية أحاديثهم عن طريق أئمتهم، لاعتقادهم بعصمتهم، والقاعدة العامة عندهم كما قال الشيخ السباعي:

"أن من لم يوالِ علياً فقد خان وصية الرسول، ونازع أئمة الحق، فليس أهلاً للثقة والاعتماد[11]، وقد خالف جمهورَ الشيعة فريقٌ منهم، وهم "الزيدية" القائلون بتفضيل علي على أبي بكر وعمر، مع اعتقادهم بصحة خلافتهما، والإشادة بفضلهما، وهؤلاء يُعَدُّون أكثر طوائف الشيعة اعتدالاً، وفقههم قريبٌ من فقه أهل السنة"[12].

ولما كان عدد الصحابة - الذين تقبل الشيعة مروياتهم - قليلاً جداً، وهم في الوقت نفسه من المقلين في الرواية أيضاً، ولا تكفي مروياتهم من الأحاديث لجميع شعب الحياة، فلما كان الأمر كذلك فإنهم سدُّوا فراغهم هذا في أمور عقيدتهم ومسائلهم الدينية الأخرى بأخسّ الوسائل ثقةً، وأعوزها اعتماداً، بل بمختلقات وهراءات، شأن من يفرُّ من الحقيقة يجري وراء السراب، ومن يهرب من العلم يلهث وراء الأوهام، ويعيش في دنيا الأحلام.

فهؤلاء القوم - الذين يردون ما جاء عن طريق الصحابة، الذين أثنى الله عليهم ورسوله - يقبلون، بل يعدُّون من أوثق طرقهم ما يسمى بـ"حكايات الرقاع" على أساس أنها "التوقيعات الصادرة عن الإمام".

+ حقيقة "حكايات الرقاع وتوقيعات الإمام":

إنه لما تُوُفِّيَ إمامهم الحادي عشر "الحسن العسكري" عام260هـ عقيماً، دون أن يخلف عقباً حسبما اتفق عليه كبار المؤرخين، واعترف به عالم الشيعة "ابن بابوَيْه القُمِّي" أيضاً، حارت الشيعة في مسألة الإمامة، من يتولى منصب الإمامة، فقام "عثمان بن سعيد العمري"، وادَّعى - كذباً وزوراً - أن للحسن العسكري ولداً اختفى عن الناس في الخامسة من عمره، وأنه لا يظهر لأحدٍ غيره، وهو الإمام بعد أبيه الحسن، وأن هذا الطفل الإمام، الغائب أو المختفي، قد اتَّخذه وكيلاً عنه في قبض الأموال، ونائباً يجيب عنه في المسائل الدينية.

وبعد موت عثمان هذا عام280هـ ادعى ابنه "محمد بن عثمان" نفس الدعوى، وبعد موته عام305هـ، خلفه "الحسن بن روح النوبختي" في الدعوى نفسها، وبعد وفاته عام326هـ خلفه "أبو الحسن علي بن محمد السمري المتوفى سنة329هـ، وهو آخرهم عند الشيعة الإمامية، وبعده وقعت الغَيْبَةُ الكبرى.

وكان هؤلاء النوَّاب عن الإمام يتلقون أسئلة الناس، كما يتلقون أموالهم، ويأتون بأجوبتها وإيصالاتها من الإمام المنتظر، ويسمونها "توقيعات". والتوقيعات: هي خطوط الإمام - بزعمهم - في جواب مسائلهم وأسئلتهم.

وهذه الأجوبة والتوقيعات عند الشيعة مثل قول الله وقول رسوله، حتى أنهم رجَّحوا هذه التوقيعات على ما رُوِيَ بإسنادٍ صحيحٍ عندهم في حال التعارض، وهذه التوقيعات والرقاع كثيرة.

وحتى بعد الغيبة الكبرى هناك مِنْ مجتهدي الشيعة مَنْ يزعم أنه التقى بالإمام الغائب، وأفتاه ووقَّع له، منهم:

ابن المطهر الحلي الذي التقى بالمهدي، فنسخ له كتاباً ضخماً في ليلة واحدة. وبحر العلوم النجفي. وميثم بن علي البحراني.

وألَّف ميرزا حسين النوري الطبرسي كتاباً، ذكر فيه من اجتمع بصاحب الأمر، سمَّاه "جنة المأوى فيمن رأى صاحب الزمان في الغيبة الكبرى"[13].

هذه هي حقيقة "حكايات الرقاع"، وحقيقة "التوقيعات الصادرة عن الإمام". يقول الشيخ محمود شكري الألوسي عن تعبُّد الشيعة بحكايات الرقاع: "إنهم أخذوا دينهم من الرقاع المزوَّرة التي لا يشك عاقلٌ في أنها افتراءٌ على الله تعالى، ولا يصدِّق بها إلاَّ من أعمى اللهُ بصرَه وبصيرتَه ... وهذه الرقاع عند الرافضة من أقوى دلائلهم وأوثق حججهم، فَتَبّاً لقومٍ أثبتوا أحكامَ دينهم بمثل هذه التُّرَّهات، واستنبطوا الحلال والحرام من نظائر هذه الخُزَعْبلات، ومع ذلك يقولون: نحن أتباع أهل البيت، كلاَّ، بل هم أتباع الشياطين، وأهل البيت بريئون منهم"[14].

+ كتب الحديث عند الشيعة:

وعمدة الروافض في "أحاديثهم" هي أربعة كتب، عليها مدار العمل عندهم في جميع الأعصار، وهي عندهم مثل الكتب الستة عندنا نحن أهل السنة والجماعة، وهي:

أولها: كتاب "الكافي في الأصول والفروع": للكليني محمد بن يعقوب (ت328 أو329هـ) الملقَّب بـ"ثقة الإسلام" عندهم، حُصِرت أحاديثه في ستة عشر ألف (16000) حديث، كلها عن أحد أئمتهم الاثني عشر، أكثرها واقفٌ عند جعفر الصادق، والقليل منها يعلو إلى أبيه محمد الباقر، والأقل من ذلك يعلو إلى علي بن أبي طالب، والنادر منها يصل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم -، والكتابُ مشتملٌ على مجموعة من رواياتهم في الطعن في كتاب الله العظيم. إلا أن بعضَ شيوخ الشيعة قرَّروا أن هذه الروايات تنبئ عن معتقده في كتاب الله بأنه ناقصٌ ومحرَّفٌ. والبعض منهم يقول: إن ما كُتِبَ فيه روايات باطلة، وإنها من الإسرائيليات. والله أعلم بالصواب.

قلتُ: ومن كان هذا معتقده في كتاب الله الذي تكفل الله بحفظه بقوله: [إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ] [سورة الحجر:9] فكيف يوثق به وبرواياته، لأن هذا من الكفر الصراح المتفق عليه، ومثله يستحق أن يخرجه الشيعة من ملتهم إن هم مخلصون، ولكننا نرى أنه محترم عندهم ومكرَّم، وملقَّب بثقة الإسلام كما تقدم.

ثانيها: كتاب "من لا يحضره الفقيه": لابن بابويه القُمِّي، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه أبو جعفر (ت381هـ) المشهور عندهم "الصدوق". وهذا الكتاب خاص بمسائل الفقه، وعدد أحاديثه تسعة آلاف وأربعة وأربعون (9044) حديثاً، جمعها من كتب مشهورة معول عليها عندهم، وحذف أسانيدها.

ثالثها: كتاب "تهذيب الأحكام": لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت360هـ) المعروف بـ"شيخ الطائفة" عندهم. وهو في الفروع الفقهية عندهم. بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة ثلاثة عشر ألف، وخمسمائة، وتسعين (13590) حديثاً، بينما صرَّح الطوسي نفسُه في كتابه "عدة الأصول" بأن أحاديث "التهذيب" وأخباره تزيد على خمسة آلاف، فهل هذا يعني أن الأكثر من الضِّعْف زيد عليها في العصور المختلفة.

رابعها: كتاب "الاستبصار فيما اختلف من الأخبار": للطوسي السابق. وهو مجرد اختصار لكتاب "التهذيب". وحصر المؤلف أحاديثه في "5511" حديثاً، وقال: "حصرتها لئلا يقع فيها زيادة أو نقصان.

هذه هي أصولهم الأربعة المعتمدة عندهم بالاتفاق حتى اليوم. وجمع عالمهم "الفيض الكاشاني" محمد بن مرتضى المعروف بـ"ملا محسن" (ت1091هـ) ما في الكتب الأربعة في كتابه "الوافي" من المسائل والأحاديث، فبلغ عدد أحاديثه نحو خمسين ألف حديث. وهذا العدد يخالف ما يقوله شيخهم "محسن الأمين" من أن مجموع ما في الكتب الأربعة عندهم (44224) حديثاً[15].

مدونات أخرى في الحديث عندهم:

وهناك ثلاثة مدونات أخرى متأخرة جعلوها في أصول الحديث أيضاً، وهي:

1- كتاب "بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار": لشيخهم محمد بن باقر المجلسي (ت1110، أو1111ه). جمعها المؤلف من نحو مائتي كتاب سوى الكتب الأربعة السالفة. وحوى الكتاب من الطعن في الإسلام والقرآن والصحابة والأمة، بل أهل البيت...حوى من هذه البلايا وغيرها النصيب الأوفى[16].

2- كتاب "وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة": لشيخهم محمد بن الحسن الحر العاملي (ت1104ه). وهو عبارة عن نقول من الكتب الأربعة السابقة، بالإضافة إلى نقول عن أكثر من سبعين كتاباً أخرى موجودة عند مؤلفه.

3- كتاب "مستدرك الوسائل": لشيخهم حسين النوري الطبرسي (ت1320ه). استدرك فيه المؤلف على من سبقوه من الأحاديث من بعض الكتب المهمة، ما لم تسجل في جوامع الشيعة من قبل. والطبرسي هذا، هو مؤلف كتاب "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب" الذي يعتبر أكبر عار، وأقبح سبة، وأفضح فضيحة على الشيعة أبد الدهر.

موقف المعتزلة من السنة

بدأت فكرة الاعتزال تتبلور كفرقةٍ مستقلةٍ متميزةٍ في البصرة، على يد "واصل بن عطاء الغزال" (80-131ه) الذي كان يحضر مجالس الحسن البصري (ت110ه) في مسجد البصرة، واعتزل حلقته إلى ساريةٍ أخرى، عقب قوله بأن الفاسقَ مرتكبَ الكبيرةِ في منزلة بين المنزلتين، وأنه مخلَّد في النار، فأطلق عليه وعلى من تبعه "المعتزلة"[17].

والمعتزلة اثنتان وعشرون فرقة، تجمعهم أمورٌ يسمونها الأصول الخمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأما موقفهم من السنة ورواتها الصحابة، فحسْب ما ذكره الأقدمون من مؤرخي الفرق وأفكارهم هو كالآتي:

إن الفرقة الواصلية (أتباع واصل بن عطاء الغزال) يقولون بأن أحد الفريقين من أصحاب الجمل وصِفِّين، دون تعيين، فاسق[18].

وقالت الفرقة العمروية (أتباع عمرو بن عبيد 80-144ه) تبعاً لمؤسسهم، بفسق كلا الفريقين من أصحاب الجمل وصفين. وعمرو هذا من رواة الحديث، ساق ابن عدي في ترجمته في كتاب "الكامل في الضعفاء" جملة أحاديث من روايته، غالبها محفوظة المتون كما قال الذهبي[19].

وقالت الفرقة الهذلية (أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل العلاَّف البصري 135-226ه) تبعاً لمؤسسهم، بأن الحجة في الأخبار الماضية الغائبة عن الحواس، لا تثبت بأقل من عشرين رجلاً، فيهم واحد أو أكثر من أهل الجنة.

وزعم أبو الهذيل أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً، وخبر ما فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم به، وقد لا يصح، وذلك أن الحجة لا تجب بأخبار الفاسقين والكافرين، فلا بد من معصومين - لا يجوز عليهم الكذب والزلل في شيء من الأفعال - تجب الحجة بأخبارهم في كل زمان، وأهل الجنة هم أولياء الله المعصومون عن الخطايا، فلا يكذبون، ولا يرتكبون الكبائر، والأمة في كل عصر لا تخلو من عشرين، منهم واحدٌ من أهل الجنة، على أقل تقدير20.

قال البغدادي معلقاً على قول أبي الهذيل هذا: "ما أراد أبو الهذيل باعتباره عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة، إلاَّ تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها؛ لأنه أراد بقوله: "ينبغي أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة" واحد يكون على بدعته في الاعتزال والقدر ... لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمناً، ولا من أهل الجنة"21.

وأما الفرقة النظَّامية (أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيَّار النظَّام 185-231هـ سمي به لأنه كان يُنَظِّم الخرز في سوق البصرة-) فقد أنكرت تبعاً لمؤسسها: إعجاز القرآن، وما روي من معجزات

الرسول – صلى الله عليه وسلم - من انشقاق القمر؛ وتسبيح الحصا في يده؛ ونبع الماء من بين أصابعه، أنكروا ذلك ليتوصلوا إلى إنكار نبوته – صلى الله عليه وسلم -.

ثم استثقلوا أحكام الشريعة في فروعها، ولم يجسروا على إظهار رفعها، فأبطلوا الطرق الدالة عليها، ومن ثَمَّ أبطلوا حجية الإجماع والقياس في الفروع، وأنكروا الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري[22].

ومال النظَّام إلى "الرفض"، وأوقع في كبار الصحابة، قال: لا إمامة إلاَّ بالنص والتعيين ظاهراً مكشوفاً، وقد نص النبي – صلى الله عليه وسلم - على علي – رضي الله عنه- إلاَّ أن عمر كتم ذلك، وتولى بيعة أبي بكر يوم السقيفة.

وزعم أن عمر شك في دينه يوم الحديبية حين سأل الرسول – صلى الله عليه وسلم - قائلاً: ألسنا على الحق!؟ أليسوا على الباطل!؟.

وقال: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة، حتى ألقت الجنين من بطنها، وأنه كان يصيح: "أحرقوا دارها"، ولم يكن في الدار إلاَّ علي والحسن والحسين.

وعاب عليه أيضاً تغريبه نصر بن الحجاج[23] من المدينة إلى البصرة، وإبداعه التراويح، ونهيه عن متعة الحج.

وأوقع في عثمان – رضي الله عنه-، وذكر من أحداثه ما يلي: رده الحكم بن أمية[24] إلى المدينة؛ وهو طريد الرسول. ونفيه أبا ذر – رضي الله عنه-[25] إلى الربذة؛ وهو صديق الرسول – صلى الله عليه وسلم -. وتقليده الوليد بن عقبة[26] الكوفة؛ حتى صلى بالناس وهو سكران. وضربه عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه- على إحضاره المصحف، وعلى القول الذي شاقَّه فيه.

وعاب علياً وابن مسعود لقولهما في بعض المسائل: "أقول فيها برأيي". عابهما على ذلك لأنه يحرم الحكم بالرأي في الفتيا.

وكذَّب ابن مسعود في روايته انشقاق القمر، وفي رؤيته الجن ليلة الجن.

وعاب أصحاب الحديث وروايتهم أحاديث أبي هريرة. وزعم أن أبا هريرة أكذب الناس... إلى غير ذلك من الوقيعة الفاحشة في كبار الصحابة[27].

وقال النظَّام أيضاً: إن الخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيهم، يجوز أن يقع كذب هذا، مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضروري[28].

وقال الفرقة المردارية (أتباع عيسى بن صبيح الملقب بالمردار البغدادي، مات في حدود سنة 226هـ) في عثمان بن عفان – رضي الله عنه- وقاتليه بأنهم جميعاً في النار؛ لأن عثمان فسق، وكذلك قاتلوه؛ لأن فسقه لا يستوجب قتله، فاستحقوا جميعاً بفسقهم الخلودَ في النار[29].

وأنكرت الفرقة الخياطية (أتباع أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن الخياط، مات في حدود 290هـ) الحجة في أخبار الآحاد. قال البغدادي معلّقاً عليه: "ما أراد بإنكاره إلاَّ إنكار أكثر أحكام الشريعة؛ فإن أكثر فروض الفقه مبنيةٌ على أخبار من أخبار الآحاد"[30].

وذهب المعتزلة أيضاً إلى أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، بينما حكم العقل عندهم يقيني لأنه مناط التكليف. وعلى ذلك يجب تقديم الحكم العقلي على خبر الآحاد مطلقاً، سواء في العقائد، أو في الشرائع العملية، بل إنهم ردوا أخبار الآحاد في العقائد جملةً، بدعوى أن العقيدة، يجب أن تثبت بطريقٍ قطعي يقيني، لا بطريق ظني كخبر الواحد. كما صرح به القاضي عبد الجبار المعتزلي (320-415هـ):

"ولا يجوز عندهم أن يعتبر حديث الآحاد من السنة، إلاَّ على وجه التعارف، وذلك بعد

موافقته للعقل، ولهذا لا يجوز في العقل أن يقال فيه: "قال رسول الله" قطعاً، وإنما يجوز أن يقال: روي عنه – صلى الله عليه وسلم -"[31].

خلاصة موقفهم من السنة:

هذه ست فرق للمعتزلة، ذُكِرَ عنهم بالصراحة موقفهم من السنة والصحابة، وأما الفرق الأخرى فلم يُذكَر عنهم شيء في هذا الباب. لعلهم على مذهب إخوانهم من الفرق الأخرى للمعتزلة.

واستنتج الشيخ الخضراوي من كتابات الإمام الشافعي - ومال إليه الشيخ السباعي - أن الفرقة التي ردت الأخبار كلها هي المعتزلة، ولذلك نرى الشيخ السباعي أنه بعد ما ذكر الواصلية والعمروية والهذيلية والنظَّامية وموقفهم من السنة والصحابة قال: "منه نرى أن المعتزلة ما بين شاك بعدالة الصحابة منذ عهد الفتنة كواصل، وما بين موقن بفسقهم كعمرو بن عبيد، وما بين طاعن في أعلامهم متهم لهم بالكذب والجهل والنفاق كالنظَّام، وذلك يوجب ردهم للأحاديث التي جاءت عن طريق هؤلاء الصحابة بناءً على رأي واصل وعمرو ومن تبعهما، وأن أخبار الآحاد لا تثبت عند أبي الهذيل حكماً إلاّ إذا رواها عشرون، بينهم واحدٌ من أهل الجنة، وأن النظَّام ينكر حجية الإجماع والقياس وقطعية المتواتر"[32].

هذا ما استنتجه الشيخ الخضري وأيده الشيخ السباعي من رد جميع المعتزلة الأخبار كلها، لم يرض به الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وتوصل بتحقيقه إلى أن مذهب المعتزلة هو الأخذ بالأحاديث النبوية، وقال: "كم من المحدثين رُمُوا بالقدر، فإذا كان هؤلاء لا يأخذون بالأحاديث النبوية فلِمَ كانوا يُتعِبون أنفسَهم، ويُفنون أعمارَهم في شيء لا قيمة له عندهم؟". وبالنسبة لموقف النظَّام من السنة قال الدكتور: "وما نُقِلَ عن النظَّام فهو مضطرب، وإن ثبت عنه رد السنة فيكون مذهبه، وهو في هذا لا يُمَثِّلُ جمهور المعتزلة"[33].

ويبدو لي أن موقف جمهور المعتزلة من السنة هو ما يلي: أن المتواتر من الأخبار هو وحده يفيد القطع واليقين عندهم؛ وإن جعلوا الحكم العقلي مقدماً عليه عند التعارض. وأما الآحاد منها فلا يفيد اليقين، بينما حكم العقل يقيني إذ هو مناط التكليف. ومن هنا قبلوا أخبار الآحاد في الفروع ما لم تتعارض مع العقل، أو القرآن، أو للأحاديث الأخرى الثابتة. وردُّوا قبولها في العقائد جملةً؛ لأنها تفيد الظن، وطريق ثبوت العقيدة هو طريق العلم اليقيني، لا الطريق الظني، ولم يفرِّقوا فيه بين صحيح منها، وبين ما هو غير صحيح، بل يكفي لرده وعدم العمل به، بل للقدح في رواته، مخالفتُه لما ادعوه معقولاً، كما يدل عليه قول القاضي عبد الجبار المعتزلي البصري (320-415هـ)، وهو يرد على الأحاديث الواردة في رؤية الله، يقول:

> "إن جميع ما رووه وذكروه أحاد، ولا يجوز قبول ذلك فيما طريقه العلم؛ لأن كل واحدٍ من المخبرين يجوز عليه الغلط، وإنما العمل بأخبار الآحاد في فروع الدين، وما يصح أن يتبع العمل به غالب الظن، فأما ما عداه فإن قبوله فيه لا يصح، ولذلك لا يرجع إليه في معرفة التوحيد والعدل وسائر أصول الدين، وذلك يبطل تعلقهم بهذه الأخبار؛ ولو كانت صحيحة السند، سليمة من الطعن في الرواة ..."[34]. وكذلك يشهد له مبحث "الأخبار" في كتاب "المعتمد في أصول الفقه" لأبي الحسين البصري المعتزلي (ت436هـ).

ولذلك رد المعتزلة العقائد الثابتة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم - كعذاب القبر، والإيمان بالحوض، والصراط، والميزان، والشفاعة، ورؤية الله في الآخرة، ومعجزات الرسول – صلى الله عليه وسلم - من انشقاق القمر؛ وتسبيح الحصا في يده؛ ونبع الماء من بين أصابعه؛ وما شابه ذلك.

وردوا الكثير من الأحاديث مما زعموا أنها مخالفة للعقل، أو للقرآن، منها:

1- حديث: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء، حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدري أين باتت يده"[35]. قالوا: كلنا نعلم أين باتت يدنا، وحتى إذا قصدنا مسَّ الفرج فالنائم مرفوع عنه الحرج، ولا يؤاخذ بما يفعله في نومه، ولو أن رجلاً مسَّ فرجه في يقظته لما نقض ذلك طهارته، فكيف بأن يمس وهو لا يعلم[36].

2- وحديث: "إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه؛ فإن في إحدى جناحيه داء، والآخر شفاء". وفي رواية أبي داود: "وأنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء" كذا رواه أبو هريرة – رضي الله عنه-[37]. وجاء في رواية أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه-: "أنه يقدِّم السم، ويؤخر الشفاء"[38]. قال المعتزلة: كيف يكون في شيء واحد سم وشفاء؟ وكيف يعلم الذباب بموضع السم فيقدمه، وبموضع الشفاء فيؤخره؟[39].

وأحاديث أخرى كثيرة ذكرها ابن قتيبة في كتابه المعروف "تأويل مختلف الحديث".

لقد توسعت في ذكر موقف المعتزلة، على الرغم من أن هذه الفرقة قد عفى عليها الزمان، وذهب أتباعها، واندثرت معالمها، إلا أن أفكارها ما زالت، ولا تزال متغلغلة في نفوس بعض الناس في هذا العصر، وتبيض وتفرخ بين حينٍ لآخر، في صورة أو أخرى. فلا يستغرب أن تظهر أفكار الاعتزال بين أفراد من الناس في كل عصر، لأن أهواء الإنسان وطرق تفكيره تتشابه وتتقارب عند ما يبتعد عن نور الوحي، ولذلك حذرنا الله سبحانه وتعالى من أفعال وأخلاق بعض الأمم السالفة، خاصة اليهود والنصارى، لأنه سيقع مثلها في الأمة الإسلامية.

والمعتزلة جميعاً، خاصة رؤساؤهم كواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وأبي الهذيل والنظَّام وعيسى المردار والخياط، بموقفهم ذلك من السنة والصحابة، قد فتحوا ثغراتٍ في مكانة السنة والصحابة، واستطاع المستشرقون أن يلجوا منها في حماهما، ويجرأوا على رمي الصحابة بالكذب، والتلاعب في دين الله، والتشكيك في السنة وحجيتها. وتبعهم في ذلك كله بعض الكتاب المسلمين كأحمد أمين وأبي رية وغيرهما.

خلاصة البحث:

السنة حجة عند جميع الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين، والمحدثين، والفقهاء، وعلماء وجمهور المسلمين، وأول من ألهم الشيطان في قلوبهم قديماً إنكار أو رفض السنة كلها أو بعضها بعد ثبوتها، فرقة الخوارج، ثم الشيعة، ثم المعتزلة. فالخوارج - على اختلاف فِرَقهم - لا يقبلون من السنة إلاَّ ما جاء عن طريق صحابيٍّ لم يشترك في الفتنة الكبرى وما بعدها من الأحداث، واعتمدوا بعد ذلك في العقائد والمسائل على عقولهم، وعلى القرآن الكريم. وأما الشيعة فما جاء عن طريق أهل البيت عن جدهم هو فقط حجة عندهم، وتناولوا بالطعن والشتم أبا بكر وعمر وعثمان ومن شايعهم من جمهور الصحابة، ويجرحون جمهور الصحابة، إلاَّ من عرف منهم بولاء علي – رضي الله عنه-، وهم ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر صحابياً. وسدُّوا فراغ دينهم بحكايات الرقاع وتوقيعات الإمام. وأما المعتزلة فموقفهم من السنة هو أن المتواتر من الأخبار هو وحده يفيد القطع واليقين عندهم. وأما الآحاد منها فلا يفيد اليقين، ومن هنا قبلوا أخبار الآحاد في الفروع ما لم تتعارض مع العقل، أو القرآن، أو للأحاديث الأخرى الثابتة. وردُّوا قبولها في العقائد جملةً؛ لأنها تفيد الظن.

المراجع:

1- انظر: الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر، **تاريخ الأمم والملوك**، (تحقيق محمد أبو الفضل، مصر: دار المعارف): 29/2؛ وابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **الإصابة**، (تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ط1، 1992م): 10/2.

2- أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى، **الجامع** (تحقيق أحمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي): رقم2101. وقال:حسن صحيح.

3- أخرجه النسائي، أحمد بن شعيب، **المجتبى** (ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1986م): 231/8 رقم5399 وسنده صحيح. وللمزيد من وقائع الاحتجاج بالسنة انظر: عبد الغني عبد الخالق، **حجية السنة** (بيروت: دار القرآن ببيروت، ط1، 1986م): ص345-375، ود. محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه** (الرياض، جامعة الرياض، 1396هـ): ص 15-20.

4- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد: **الفرق بين الفرق** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط2، 1977م): ص55.

5- السباعي، د. مصطفى، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1402هـ): ص130.

6- ابن تيمية: **مجموع الفتاوى** (تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، بدون مكان النشر، ط2، وبدون سنة النشر): 208/13.

7- البغدادي، عبد القادر بن طاهر: **أصول الدين** (دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1980م): ص19.

8- أنه حصل معه أن رجلاً من القوم قال له: "لا تحدثونا إلاّ بالقرآن". أخرجه الخطيب في **الكفاية** (تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية): ص15. وينظر: أبا داود، سليمان بن الأشعث، **السنن** (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الفكر): 94/2 رقم1561؛ والطبراني، سليمان بن أحمد: **المعجم الكبير** (تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط2، 1404هـ/1983م): 165/18 رقم369 و219/18 رقم547؛ والحاكم: **المستدرك** (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1990م): 192/1؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد: **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة** (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط3، 1399هـ): ص59.

9- عن أمية بن عبد الله بن خالد المكي أنه قال لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما: إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن، ولا نجد صلاة السفر في القرآن؟ فقال ابن عمر: يا ابن أخي! إن الله بعث إلينا محمداً – صلى الله عليه وسلم - ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً – صلى الله عليه وسلم - يفعل" أخرجه النسائي في **المجتبى**: 117/3 رقم1434، والحاكم في **المستدرك**: 388/1 رقم 946، وقال: رواته ثقات، ووافقه الذهبي.

10- آل كاشف الغطاء: **أصل الشيعة وأصولها** (مؤسسة الأعلمي، بيروت): ص79.

11- قلتُ: ومن المعروف أن "الثقة" أحد الشروط الأساسية لقبول الحديث عند الجميع.

12- السباعي: **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: ص131.

13- الطبرسي، أحمد بن علي: **الاحتجاج** (تصحيح السيد محمد باقر، النجف: مطابع النعمان، 1966م): 296/2.

14- ذكره د. ناصر بن عبد الله القفاري في **مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة** (الرياض: دار طيبة، ط2، 1413هـ): 268/1.

15- البحراني، يوسف أحمد: **لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث** (تحقيق العلامة السيد محمد صادق بحر العلوم، قم: طبعة مؤسسة آل البيت): ص122، ومحسن الأمين العاملي (معاصر): **أعيان الشيعة** (بيروت: دار التعارف): 280/1.

16- د. ناصر بن عبد الله القفاري، **مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة**: 275/1.

17- البغدادي: **الفرق بين الفِرَق**: ص98.

18- البغدادي: **الفرق بين الفرق**: ص101.

19- البغدادي: **الفرق بين الفرق**: ص101، والذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد: **ميزان الاعتدال** (تحقيق علي محمد عوض وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م): 276/3 ترجمة عمرو بن عبيد.

20- البغدادي: **الفرق بين الفرق**: ص109-110.

21- البغدادي: **الفرق بين الفرق**: ص110.

22- البغدادي: **الفرق بين الفرق**: ص114.

23- هو نصر بن حجاج بن علاط السلمي من أولاد الصحابة. ينظر لقصته: ابن سعد، محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى** (دار صادر، بيروت): 285/3؛ وأبا نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، **حلية الأولياء** لأبي نعيم (دار الكتب العربي، ط4، 1405هـ): 322/4؛ وابن حجر، **الإصابة** (القسم الثاني من حرف النون): 485/6 رقم8845؛

24- هو الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، عم عثمان بن عفان، ووالد مروان. ينظر لقصته: ابن حجر، **الإصابة**: 104/2 رقم1783.

25- هو أبو ذر الغفاري الصحابي المشهور الصادق اللهجة، المشهور أن اسمه واسم أبيه: جندب بن جنادة بن سكن، وكان من السابقين إلى الإسلام، ولم تتهيأ له الهجرة إلا بعد مضي بدر وأحد. ينظر لقصته: ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **صفوة الصفوة** (تحقيق محمود فاخوري، دار المعرفة بيروت، ط2، 1979م): 596/1؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء** (تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط9، 1413هـ): 56/2؛ وابن حجر، **الإصابة**: 125/7 رقم9868.

26- هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط، قُتِلَ أبوه في غزوة بدر صبرا، وكان شديدا على المسلمين، كثير الأذى لرسول الله – صلى الله عليه وسلم -، وأسلم الوليد، ونشأ الوليد بعد ذلك في كنف عثمان إلى أن استخلف فولاه الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص واستعظم الناس ذلك، وقصة صلاته بالناس الصبح أربعا وهو سكران مشهورة مخرجة، وعزله عثمان بعد جلده عن الكوفة وولاها سعيد بن العاص. وأقام بالرقة إلى أن مات في خلافة معاوية. ينظر: ابن حجر، **الإصابة**: 614/6-617 رقم9153.

27- البغدادي: **الفرق بين الفرق**: ص133-134؛ والشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، **الملل والنحل** (تحقيق محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة، 1404هـ): 59/1-60.

28- البغدادي: **الفرق بين الفرق**: ص128.

29- أبو الحسين الخياط، عبد الرحيم بن محمد: **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1957م): ص96.

30- البغدادي: **الفرق بين الفرق**: ص164.

31- القاضي عبد الجبار الجشمي: **فضل الاعتزال** (تونس، الدار التونسية، 1393هـ): ص185-186.

32- السباعي: **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: ص140.

33- الأعظمي: **دراسات في الحديث النبوي**: ص24-25.

34- القاضي عبد الجبار الجشمي: **المغني في أبواب العدل والتوحيد** (بيروت: دار الثقافة والإرشاد، ط1، 1960م): 225/4.

35- أخرجه مسلم في **صحيحه** (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، 1954م): الطهارة، رقم 87، وغيره.

36- انظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري: **تأويل مختلف الحديث** (بيروت: دار الكتب العربي): ص88، وانظر رده عليهم فيه.

37- أخرجه البخاري في **صحيحه** (تحقيق مصطفى ديب البغا، بيروت: اليمامة، ط3، 1987م): كتاب بدء الخلق، رقم3320، وفي الطب برقم5782، وأبو داود في **سننه**: الأطعمة برقم 3844.

38- أخرجه النسائي في **المجتبى**: برقم4267، وابن ماجه في **سننه**: برقم3549، وصححه ابن حبان كما في **الفتح**: 250/10.

39- انظر: ابن قتيبة: **تأويل مختلف الحديث**: ص 154-155، وابن حجر: **الفتح** في شرح الحديث 5782، 151/10.